

انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018 ومدلولها في السياسة التركية

نبي ميش* وهزال دوران**

ملخص: يتناول هذا التقرير أهمية الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 يونيو/حزيران 2018 في السياسة التركية، إذ تشكل الانتخابات نقطة تاريخية فاصلة في حياة تركيا السياسية عمومًا، ولاسيما في الناحيتين الآتيتين: الأولى هي أن هذه الانتخابات تشكل الانتقال الفعلي إلى النظام الرئاسي الذي اعتمد دستوريًا في استفتاء 16 أبريل/نيسان 2017، والثانية هي أن انتخابات 24 يونيو/حزيران تميّزت من الانتخابات الأخرى بممارسة التجربة الأولى لقانون التحالفات الانتخابية الذي سمح بتشكيل التحالفات بين الأحزاب السياسية على أرضية دستورية. إن هذا التقرير يتناول أهمية انتخابات 24 يونيو/حزيران من حيث تحول النظام السياسي وقانون التحالفات الانتخابية، كما يتناول النظام الرئاسي ونظام التحالفات الانتخابية بشكل مفصل، وأخيرًا، يتوقف عند المسائل الرئيسة التي تأتي في طليعة مرحلة ما بعد الانتخابات.

* جامعة سكاريا،
تركيا
** مركز سيتا،
تركيا

The June 24 Elections and their Significance in Turkish Politics

NEBİ MİŞ* HAZAL DURAN**

ABSTRACT This article explores the June 24 presidential and parliamentary elections and its importance in Turkish political life. The June 24 election is the turning point in Turkish politics because of two reasons. Firstly, Turkey de facto switched to presidential system approved in April 16 referendum after these elections. Secondly, pre-electoral coalition system enabling political parties to form legal alliances was implemented for the first time in these elections. Thus, this study analyzes the importance of June 24 elections with regard to presidential system and pre-electoral coalitions. In accordance with this purpose, both presidential system and pre-electoral coalitions are analyzed in detail. Lastly, ongoing issues after the elections are examined.

* Sakarya
university,
Turkey

**SETA,
Turkey

رؤية تركية

2018 - (7/3)
76 - 59

المدخل:

حقّق الرّئيس أردوغان وحزب العدالة والتّمنية AK ما مجموعه 14 انتصاراً متتاليّاً في الانتخابات العامّة والرّئاسيّة والاستفتاءات، إذ حصل رجب طيّب أردوغان على 52.59٪ من معدّل الأصوات، وأصبح بذلك أوّل رئيس للجمهورية في النّظام الجمهوري الرّئاسي، بينما حصل تحالف الجمهور الذي شكّله حزب العدالة والتّمنية مع حزب الحركة القوميّة MHP على معدّل 53.66٪ ففاز بأغليّة المقاعد البرلمانيّة، وحصل حزب العدالة والتّمنية على 42.56٪ من الأصوات وعلى 295 مقعداً، وحصل حزب الحركة القوميّة الشّريك في تحالف الجمهور على 49 مقعداً فبلغ مجموع مقاعد التّحالف في البرلمان 344 مقعداً، إلى جانب ذلك، فاز أردوغان بالمرتبة الأولى في الصّناديق الانتخابيّة في 63 ولاية، وفاز حزبه في 64 ولاية، وبذلك ظهر من جديد أنّ حزب العدالة والتّمنية هو الفاعل السّياسي الوحيد الذي يحمل هويّة "حزب تركيا".

فاز تحالف الشعب الذي شكّله حزب الشعب الجمهوري CHP والحزب (الجيد) وحزب السّعادة SP بنسبة 33.94٪ من الأصوات، وحصل هذا التّحالف على 189 مقعداً في البرلمان، وبقي بعيداً جدّاً عن تحقيق هدفه في الحصول على الأغليّة في البرلمان مقابل تحالف الجمهور، وهكذا أخفق تحالف الشعب في الانتخابات، وهو الذي تشكّل على حافز يجعل تحالف الجمهور أقلّيّة في البرلمان، وحصل حزب الشعوب الديمقراطي HDP -الذي كان الشّكّ سيّد الموقف حول قدرته على تجاوز العتبة- في المقابل على 11.7٪ من الأصوات و67 مقعداً في البرلمان.

ولا بدّ هنا أن نتناول الآليّات الموجهة لهذه الانتخابات بشكل مفصّل من أجل الإدراك الصّحيح لمعنى انتخابات 24 يونيو/ حزيران في السّياسة التركيّة، وأهمّ هذه العناصر عنصران اثنان: الأوّل؛ هو الانتقال الفعلي إلى النّظام الرّئاسي الذي اعتمد في استفتاءات 16 أبريل/ نيسان 2017، والثّاني؛ هو قرار التّحالف الانتخابي الذي مهّد الطريق لتشكيل التّحالفات الرّسميّة بين الأحزاب، وإدراك تأثير هذين العنصرين في نتائج الانتخابات له أهميّة كبيرة في تحليل سلوك عمليّات التّصويت المحتملّة في الانتخابات القادمة.

بلغت المناقشات التي دارت سنوات طويلة حول تحوّل النّظام السّياسي في تركيا، ومناورات البحث عن النّظام المثالي - غايّتها بالانتقال دستورياً إلى النّظام الجمهوري الرّئاسي في استفتاءات 16 أبريل/ نيسان 2017، وقد صمّم هذا النّظام لتلافي الأزمات السّياسيّة التي شهدتها البلاد في السّابق، إذ صمّم وفق نموذج الحكومة "الرّئاسيّة" من حيث تنظيم السّلطات التّشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة¹. قامت الحملات الانتخابيّة لكلّ من حزب الشعب الجمهوري وحزب السّعادة والحزب (الجيد) وحزب الحركة القوميّة على الوعد بالعودة إلى النّظام البرلماني رغم



إقرار النظام الرئاسي بالتصويت عليه من قبل الشعب في 16 أبريل/ نيسان 2017، فقد كان الأحزاب الثلاثة: حزب الشعب الجمهوري والحزب (الجيد) وحزب السعادة بشكل خاص تدعو إلى الانتقال إلى نظام برلماني محسن، وتزعم أن الرجوع إلى هذا الشكل من النظام البرلماني لن يتسبب بعودة الأزمات الحكومية القديمة من جديد²، لكن هذه الأحزاب لم تضع خريطة طريق ملموسة في هذا الموضوع، ناهيك عن أن انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 أظهرت تأييد الشعب مرة أخرى للانتقال إلى النظام الرئاسي الذي أقره بنفسه في 16 أبريل/ نيسان³.

وقانون التحالفات الانتخابية الذي قدمه حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية معاً وأقر في شهر فبراير/ شباط -2018 يسمح بقيام تحالف بين الأحزاب للاشتراك معاً لخوض الانتخابات تحت منصة واحدة، وكان لهذا القانون تأثيره المباشر في نتائج انتخابات 24 يونيو/ حزيران من عدة زوايا.

فقد شجعت التحالفات الانتخابية إقبال الناخبين، فارتفع معدل المشاركة في التصويت⁴، وهذا الارتفاع الملحوظ في معدل المشاركة نتيجة طبيعية لنظام التحالف، ونرى أن التحالفات الانتخابية حققت في تركيا زيادة مماثلة في معدل المشاركة بمقدار 1.5٪ تقريباً كما هو الحال في العالم⁵. وارتفع التمثيل النيابي كذلك بمعدل كبير بفضل نظام التحالف.

وكذلك تجاوز نظام التحالف الانتخابي تأثير حد العتبة، وسمح المجال للأحزاب التي لم تكن تتمكن من الدخول إلى البرلمان بسبب حد العتبة - بالدخول إلى البرلمان، وبفضل ذلك، استطاع حزب (الجيد) الذي حقق نسبة 9.96٪ (دون حد العتبة 10٪) من دخول البرلمان بـ 43 مقعداً في البرلمان.

كما ظهر تأثير نظام التحالف الانتخابي على توزع الأحزاب المنضوية في التحالفات الانتخابية، فتحالف الشعب على سبيل المثال كان له تأثير كبير حتى في عدد نواب حزب

الشَّعب الجمهوريَّ CHP الشَّرِيك الرَّئِيس في التَّحالف، فبفضل التَّحالف استطاع الحصول على نسبة تمثيل أكبر في البرلمان في 11 ولاية، وذلك وفقاً لتطبيق قانون التَّحالف الانتخابيَّ أو نظام التَّمثيل النَّسبيِّ القائم على أصول هونت D'Hondt في تركيا على حدِّ سواء، فإن لم يتمكن أحدُ الأحزاب الدَّاخلة في التَّحالف من الحصول على مقعد برلمانيَّ بنسبة الأصوات التي حصل عليها في الإطار الانتخابيَّ؛ فإنَّ هذه النَّسبة تُضاف إلى الأحزاب الأخرى في التَّحالف⁶، وهذا الوضع يعتمد على حكم القانون الانتخابيَّ في "حساب عدد مقاعد الأحزاب السِّياسية المتحالفة على أساس مجموع الأصوات التي حصل عليها التَّحالف". وبهذا الشَّكل تمكن حزب الشَّعب الجمهوريَّ CHP خاصةً من الحصول على مقاعد في البرلمان في الولايات التي لم يتمكن فيها الحزب (الجيد) وحزب السَّعادة المتحالفتان معه من الحصول على مقاعد لهما.

وعلى العموم، لوحظ أنَّ سلوك النَّاخين الذين صَوَّتوا لهذا التَّحالف أو ذاك قد تشكَّل وفقاً للنَّظام الجديد، وهذا الوضع هو كذلك نتيجة السُّلوك الانتخابيَّ الإستراتيجيَّ والتَّكتيكيَّ، إذ كان يمكن في ظلِّ نظام الحكم الرئاسيَّ وقانون التَّحالفات أن تشكَّل الأحزاب ذات القواعد القريبة من بعضها في السِّياسة التركيبة تحالفاً انتخابياً، لكنَّ حتمية التحالفات التي تفرضها الانتخابات كشفت عن النَّتائج المتوقَّع حدوثها اعتباراً من 24 يونيو/ حزيران، وأدَّت إلى ظهور ميل النَّظام السِّياسيَّ إلى كتلتين⁷. فأهمَّ نتيجة في 24 يونيو/ حزيران اندماج التَّحالفات ضمن كتل، وحدوث تنقلات في الأصوات ضمن الكتلة أكثر من حصولها بين الكتل، فنتيجة للسُّلوك الانتخابيَّ الإستراتيجيَّ للنَّاخين، حدثت انتقالات في التَّصويت من حزب العدالة والتَّنمية إلى حزب الحركة القوميَّة، ومن حزب الشَّعب الجمهوريَّ إلى حزب الشُّعوب الديمقراطيَّ والحزب (الجيد)⁸، وهذا يدلُّ على أنَّ سلوك النَّاخب الاستراتيجيَّ قد تشكَّل من خلال الكتل.

لقد سعت الأحزاب المنضوية تحت تحالف الشَّعب إلى إحراز الفوز للتَّحالف من خلال حملة انتخابية تكتيكية واضحة الملامح بعيدة عن الإستراتيجية، فالحزب الجيد وحزب السَّعادة خصوصاً استخدمتا عمليَّة التَّحالف مع حزب الشَّعب الجمهوريَّ وسيلةً من أجل مستقبلهما، وقد تصرَّف هذان الحزبان في ظلِّ ثقتهما بحاجة حزب الشَّعب الجمهوريَّ إليهما، وعملاً على بقاء حزبيهما في الوسط السِّياسيَّ، وفي هذه المرحلة حاول الحزب (الجيد) وزعيمته أقشنار أن يكسبا دوراً فاعلاً، وحاول حزب السَّعادة إقناع ناخبي الأحزاب الأخرى بأنه يشكِّل حزب المفتاح⁹، وكان حلُّ تحالف الشَّعب بُعيد الانتخابات مباشرةً مثلاً على هذه التَّحرُّكات التَّكتيكية.

وهذه المعطيات، ونواتج الانتخابات أكدت مرَّةً أخرى أنَّ رئيس الجمهوريةَّ أردوغان هو القائد الوحيد الذي نجح في تعزيز دور الجماهير في السِّياسة التركية، وتشير النَّتائج إلى أنَّ الجماهير ترى في أردوغان القائد الوحيد الذي يمكنه أن يجد الحلول لمشكلات تركيا، ويؤكد

ذلك بقاء منافسيه متخلفين عنه كثيراً في الحصول على أصوات الناخبين¹⁰. كما أنّ حصول أردوغان في الانتخابات الرئاسية على معدّل أعلى من المعدّل الذي حصل عليه حزبه في الانتخابات البرلمانية، يبيّن أنّ القيادة السياسية لأردوغان لا يقتصر تقديرها من قِبَل جماهير حزب العدالة والتنمية فحسب، بل يمتدُّ إلى جماهير الأحزاب الأخرى أيضاً.

أهميّة انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018 من زاوية السياسة التركية:

تجري الانتخابات الديمقراطية في تركيا منذ 14 مايو/أيار 1950، وتُصنّف العديد من هذه الانتخابات بمفاهيم مختلفة، مثل: "التاريخية" و"الحساسية" و"الميلادية"، ووصف العديد من الانتخابات بمثل هذه الصفات هو في الواقع نتيجة لما واجهته تركيا على الدوام من الانقلابات والأزمات والكيانات الوصائية؛ فقد كان يُفترض في كلّ انتخاب يتمُّ إجراؤه أن يجلب معه الراحة إلى الساحة السياسية والاجتماعية، والحقيقة أن كثيراً من الأزمات السابقة للانتخابات وجدت حلّها بعد الانتخابات.

سعت الأحزاب المنضوية تحت تحالف الشعب إلى إحراز الفوز للتحالف من خلال حملة انتخابية تكتيكية واضحة الملامح بعيدة عن الإستراتيجية فالحزب الجيد وحزب السعادة خصوصاً استخدمتا عمليّة التحالف مع حزب الشعب الجمهوري وسيلة من أجل مستقبلهما

لم يتغيّر وصف الانتخابات بالتاريخية في عهد حزب العدالة والتنمية أيضاً، فقد أُجريت انتخابات 2002 على أمل حلّ الأزمات السياسية والاقتصادية، وإعادة إنشاء العلاقات بين المؤسسات السياسية والمجتمع وتوسيع الساحة السياسية بالطرق الديمقراطية، وهكذا كانت انتخابات يُراد منها التخلص من البنية السياسية المجزأة في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وتحقيق الاستقرار السياسي، وقد بيّن حزب العدالة والتنمية أهميّة هذه الانتخابات مؤكّداً هذه المسائل¹¹.

فقد النظام القديم حملة شرسة لوضع العقبات، ولم تكن الإستراتيجية الانتخابية لهذه الأطراف ولا تزال من أجل الفوز في الانتخابات، بل لمنع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السُلطة وحده بشكل قوي، وبعد هذه الانتخابات لم يتمكن من الدخول إلى البرلمان سوى حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، وفاز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية البرلمانية التي توهّله لتعديل الدستور.

ووصف انتخابات 2007 بالتاريخية؛ لأنّها ستكون الجواب في وجه التّدخلات الوصائية التي أديرت بشكل منسق ومنظم ضدّ حزب العدالة والتنمية والمؤسسات والممثليات السياسية الديمقراطية، وكان السّياسيون في حزب العدالة والتنمية يرون في تسلّمهم السُلطة بقوة مرّة أخرى تراجعاً للكيانات الوصائية، وتعزيزاً لسلطة الشرائح الواسعة من الشعب، وتعزيز الثقة بأنفسهم¹²، وفي هذه الحالة، ستتراجع كذلك سياسة المقاومة التي تبديها الشرائح التي



ستفقد بنيتها التقليدية في السلطة، وتفقد ساحات هيمنتها بسهولة، وإذا ما ساد الاستقرار بعد الانتخابات؛ سيركز على تعميق الديمقراطية مع الإصلاحات البنوية، وستعزز الرعاية الاجتماعية من خلال الإجراءات السياسية.

بناءً عليه؛ كان الدافع الأهم للمعارضة في هذه الانتخابات هو إيجاد صيغة تمنع حزب العدالة والتنمية من دخول البرلمان بقوة، ولم تكن للمعارضة استراتيجية كأولوية الفوز بالسلطة في هذه الانتخابات في الأساس، بل الغاية هي تشكيل معارضة قوية في مواجهة حزب العدالة والتنمية، فقد استُخدم كل أنواع السيناريوهات قبيل الانتخابات، فعلى سبيل المثال؛ غير اسم حزب الطريق القويم DYP قبيل الانتخابات إلى الحزب الديمقراطي، وبُذِل الجهد للاتحاد مع حزب الوطن الأم ANAP، لكن الاتحاد لم يتحقق، ولم يخض حزب الوطن الأم الانتخابات في الأساس¹³. ومورست ضغوط كبيرة لتشكيل اتحاد بين الحزب الديمقراطي اليساري DSP وحزب الشعب الجمهوري CHP، ودخل الحزب الديمقراطي اليساري البرلمان من خلال ثلاثة عشر عضواً من قائمة حزب الشعب الجمهوري لا من قائمته، ولم يحصل حزب الشعب

الجمهوريِّ إلا على 20 ٪ من الأصوات من خلال هذا التحالف، وزاد حزب العدالة والتنمية أصواته بمعدل 12 نقطة عن الانتخابات العامة التي سبقتها.

وعدَّ حزب العدالة والتنمية انتخابات 2011 بشكل خاصّ انتخابات حاسمة في سياق الوعد بدستور جديد بعد الانتخابات والتّحضيرات لعام 2023 الذّكري المئوية لقيام الجمهورية هدف بناء تركيا الجديدة، حيث خاض حزب العدالة والتنمية هذه الانتخابات بوعد الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات البنيويّة والمكاسب الديمقراطيّة حتّى الأجل المذكور.

وبعد عام 2012 نفّذت مراكز الوصاية مؤامرة لا مثيل لها ضدّ حكومة حزب العدالة والتنمية القائمة، فقام تنظيم غولن الذي تغلغل إلى جميع مؤسّسات الدّولة لأغراض منحرفة خلال أكثر من أربعين عاماً- بمحاولة انقلابيّة قضائيّة ضد الحكومة من خلال عمليّة 17- 25 ديسمبر/ كانون الأوّل 2013 بالتعاون مع الشّبكات الدّوليّة، وتميّزت الانتخابات المحليّة وانتخابات رئاسة الجمهورية التي جرت في 2014 بصفة الميلاد، ويرجع ذلك إلى إجراء الانتخابات الرئاسيّة من قبل الشعب لأول مرّة في التّاريخ السّياسي التركي وإلى الصّراع مع تنظيم غولن¹⁴.

اجتمع 13 حزباً وقرّرت دعم أكمل الدّين إحسان أو غلو على أنّه مرشّح مشترك في مواجهة أردوغان في الانتخابات الرئاسيّة، وتمّ تلميع صلاح الدّين ديمير تاش بخطاب "المواطنة التركية" للحدّ من توجّه الأصوات الكرديّة إلى أردوغان، وأرادت المعارضة تحقيق التّوازن مع حزب العدالة والتنمية القويّ في البرلمان من خلال موقع رئاسة الجمهورية، وكان خطابها هو: "إنّ حزب العدالة والتنمية في السّلطة بالفعل، ونحن بحاجة إلى رئيس جمهوريّة يتوازن معه". فلم تفلح المعارضة في محالّتها، وفاز أردوغان في الدّور الأوّل من الانتخابات.

واكتسبت انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018 أهمّيّتها من حيث الانتخابات في عهد حزب العدالة والتنمية، ومن حيث تاريخ النّظام البرلمانيّ في تركيا على حدّ سواء؛ لأنّ تركيا بعد هذه الانتخابات ستنتقل من النّظام البرلمانيّ السّائد في نظام الحكم منذ دستور 1976 رغم بعض الانقطاعات إلى نظام حكومة رئاسيّة جمهوريّة، كان الانتقال الكامل إلى النّظام الرئاسيّ الجمهوريّ الجديد سيتمّ بعد الانتخابات الأولى التي ستجري عقب الاستفتاء على الدّستور الجديد في تاريخ 16 أبريل/ نيسان 2017. وهكذا انتقل إلى نظام الحكم الرئاسيّ بعد الانتخابات المذكورة.

وقد حملت انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018 كذلك أوائل كثيرة في تاريخ الانتخابات في تركيا، حيث جرت انتخابات رئاسة الجمهورية والانتخابات البرلمانيّة لأول مرّة في اليوم نفسه، وشكّلت الأحزاب السّياسيّة للمرّة الأولى في السّياسة التركية تحالفات مؤسّسيّة وقانونيّة لحوض الانتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة، وكان نتيجة ذلك أنّ ذهبت الأحزاب السّياسيّة إلى

الانتخابات على شكل كتل متحالفة، إضافة إلى ذلك، لم تواجه الأطراف المتحالفة مشكلة عتبة الانتخابات بفضل قانون التحالفات، وبهذا الشكل أصبحت الانتقادات المتكررة في السياسة التركية لسنوات طويلة بأن الإرادة الشعبية لن تنعكس على الصناديق وعلى البرلمان بسبب عتبة الانتخابات - دون معنى، وفي هذا السياق، أصبح 24 يونيو/ حزيران نقطة تحول مهمة سواء من حيث الانتقال إلى نظام الحكم الرئاسي، أم من حيث تغيير نظام التحالف الانتخابي إستراتيجي الأحزاب السياسية الانتخابية على المدى الطويل والقصر.

تحول النظام السياسي في تركيا وانتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018:

شغل تحول النظام السياسي أجندة المناقشات اليومية لمدة طويلة من الزمن، فالمناقشات التي دارت حول البحث عن "الإدارة الفعالة" و"الاستقرار السياسي" و"العدالة في التمثيل" - تركزت حول تغيير النظام الانتخابي أولاً؛ لكونه أسهل في التنظيم والتنفيذ، وفي هذا السياق، جدد النظام الانتخابي عدة مرات حتى عام 2000 في التاريخ الديمقراطي التركي، لكن هذه التغييرات التي أجريت على النظام الانتخابي لم يتولد عنها في أي وقت أي استقرار سياسي مديد وثابت في السياسة التركية.

وفي هذه الحالة، طرحت الجهات السياسية الحاجة إلى تغيير جذري في موضوع النظام الرئاسي، وكان تورغوت أوزال أول من نقل الحاجة إلى النظام الرئاسي إلى محور المناقشات السياسية، إلا أن المناقشات التي جرت في تلك الفترة لم تتوصل إلى نتيجة، وكان رجب طيب أردوغان الممثل الحقيقي الذي نقل هذه المسألة ومناقشتها إلى جدول أعمال تركيا، وأوجد لها الحلول، وعلى خلاف المناقشات الرئاسية السابقة، وبعد انتخابات 2002 نقل رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان الحاجة إلى النظام الرئاسي إلى جدول الأعمال في تركيا رويداً رويداً، ولاسيما في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية القوية عقب انتخابات 2011.¹⁵

أُخذت الخطوات الملموسة في طريق التحول في النظام السياسي التركي في المرحلة التي أعقبت المحاولة الانقلابية في 15 يوليو/ تموز 2016، كانت محاولة انقلاب 15 يوليو/ تموز بمثابة نقطة انعطاف في عودة مناقشات التحول في النظام السياسي إلى جدول الأعمال من جديد خلال عام 2016، فبعد المحاولة الانقلابية في 15 يوليو/ تموز، انتقل دولت بهجلي زعيم حزب الحركة القومية إلى أبعد من الدعم الذي قدمه لحزب العدالة والتنمية في مكافحة الإرهاب، فغير موقفه السلبي من التغيير الدستوري، وأعلن استعداده للمفاوضات من أجل مقترحات التعديلات الدستورية شريطة ألا تطال المواد الأربع الأولى من الدستور، ولا تُفسد البنية الوحدوية، وأطلق عملية جديدة من حيث التحول في النظام السياسي.

بناءً على إعلان حزب الحركة القوميّة هذا قدّم حزب العدالة والتّمنية المشروع الذي أعدّه حول التّعديلات الدّستوريّة إلى حزب الحركة القوميّة في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 للتّفاوض حولها، وعُرض المشروع الذي يتضمّن التّحوّل في النّظام السّياسي إلى البرلمان في 10 ديسمبر/ كانون الأوّل 2016، حيث أقرّ بعد ذلك، ولهذا السّبب تمّ اتّخاذ القرار بالذهاب إلى الاستفتاء في 16 أبريل/ نيسان 2017 من أجل اعتماد القوانين المذكورة أو رفضها. ونُظّم الاستفتاء، وأقرّ الشّعب التّعديلات المذكورة، وأتفق على تنفيذ جميع التّعديلات تقريباً في أوّل انتخابات برلمانيّة ورئاسيّة، وهكذا دخلت هذه التّعديلات حيّز التنفيذ مع إجراء الانتخابات الرّئاسيّة والبرلمانيّة في 24 يونيو/ حزيران 2018. وهذه هي اللّوائح المنفّذة من خلال انتخابات 24 يونيو/ حزيران في إطار تحوّل النّظام

أُتخذت الخطوات الملموسة في طريق التّحوّل في النّظام السّياسي التركي في المرحلة التي أعقبت المحاولة الانقلابيّة في 15 يوليو/ تموز 2016 كانت محاولة انقلاب 15 يوليو/ تموز بمثابة نقطة انعطاف في عودة مناقشات التّحوّل في النّظام السّياسي إلى جدول الأعمال من جديد خلال عام 2016

الحكومي في تركيا:
- أُلغيت الازدواجيّة في رئاسة السّلطة التّنفيدية الناتجة عن النّظام البرلماني، ففي النّظام الجديد مُنح رئيس الجمهوريّة المنتخب من الشّعب مباشرةً لمدة خمس سنوات - الحقّ في إدارة السّلطة التّنفيدية بمفرده، وحُدّد حقّ التّرشح لرئاسة الجمهوريّة للشّخص الواحد بدورتين متعاقبتين فقط، وحُدّد الفوز بمنصب رئاسة الجمهوريّة بالحصول على نسبة 1+50 من الأصوات المقبولة، وحُدّد لذلك جولتان من الانتخابات العامّة، واشترط حصول الأحزاب على خمسة بالمئة من الأصوات لتكون قادرة على تقديم مرشّحها للرئاسة، كما وضع القانون للأفراد ترشيح أنفسهم لرئاسة الجمهوريّة بشرطيّة الحصول على مئة ألف توقيع على أقلّ تقدير، كما تمّ الإقرار بإجراء الانتخابات البرلمانيّة والرّئاسيّة معاً بالتزامن في يومٍ واحد.
- لا يجوز لرئيس الجمهوريّة ولا لنوّابه ولا لوزرائه أن يكونوا في نفس الوقت أعضاءً في البرلمان.

- من أجل منع حدوث انسداد في النّظام بسبب أزمة بين السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيدية في النّظام الجديد - سُمح للرئيس والبرلمان بشكل متبادل حقّ اتّخاذ قرار بإجراء الانتخابات من جديد، وفي هذا الوضع، عندما يقضي الجهاز التّشريعيّ أو رئيس الجمهوريّة بإعادة الانتخابات، فإنّ ذلك يعني حكماً إعادة إجراء كلا الانتخابين بشكل متزامن.
- مع الحفاظ على آليات الرّقابة البرلمانيّة من البحث البرلماني، والجلسة العامّة، والتّحقيق البرلماني، والاستجواب الكتابي - أُلغيت آلية الرّقابة بشكل الاستجواب الموجود في النّظام البرلماني.

- انسجاماً مع متطلبات نظام الحكم الرئاسي لا يحق لرئيس الجمهورية تقديم مشروعات قوانين إلى البرلمان، وأعطى مقابل ذلك حق إصدار المراسيم، ولا يحق للرئيس إصدار المراسيم في تنظيم قضايا الحقوق الأساسية، والحقوق والواجبات الشخصية، والحقوق والواجبات السياسية، ولا يحق للرئيس إصدار المراسيم في القضايا التي تنظمها القوانين بشكل واضح، ولا يحق للرئيس إصدار المراسيم في القضايا التي يحصر الدستور تنظيمها بالقانون، وإذا أصدر البرلمان قانوناً في القضية نفسها، يُعدّ حكم المرسوم الرئاسي لاغياً، وإذا وجد تعارض بين المرسوم الرئاسي وأي قانون، تُنفذ أحكام القانون ويُعدّ المرسوم الرئاسي لاغياً.

- يُعين رئيس الجمهورية نواب الرئيس والوزراء بموجب مرسوم رئاسي، كما يحق للرئيس قدام حزب العدالة والتنمية المشروع الذي أعده حول التعديلات الدستورية إلى حزب الحركة القومية في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 للتفاوض حولها وعرض المشروع الذي يتضمن

التحول في النظام السياسي إلى البرلمان في 10 ديسمبر/كانون الأول 2016 حيث أقر بعد ذلك

بدأ العمل الفعلي بالنظام الرئاسي في تركيا مع انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018، وهذا النظام الذي يستند إلى مفهوم "الفائز يأخذ كل شيء" أو "Winner

"takes all" و"First past the post" أعطى رئيس الجمهورية الذي يمتلك السلطة التنفيذية صلاحيات ومسؤوليات واسعة. يحتاج الجهاز التنفيذي؛ أي رئيس الجمهورية - إلى دعم قوي من البرلمان من أجل الممارسة السلسة لهذا النظام؛ بهدف توفير الاستقرار في الإدارة. وإن تمكن تحالف الجمهور من تحقيق الأغلبية البرلمانية والإدارة الجيدة للمرحلة الانتقالية أعطاه الفرصة الكبيرة من أجل إجهاض المقاومة البيروقراطية التي ستحدث في وجه تكريس النظام الجديد وممارسته بدون أخطاء، والمعالجة الآتية للمشكلات القانونية والتقنية التي ستظهر، وتفادي الضعف المؤسسي في إدارة المرحلة الانتقالية¹⁷.

وقد نفذ العديد من التغييرات بعد انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018 من أجل وضع التعديلات المذكورة قيد التنفيذ، وتحويل النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، كان الغرض من هذه التغييرات دمج البيروقراطية والمؤسسات السياسية في النظام الجديد، وعملها بانسجام مع النظام¹⁸، وكانت في مقدمة التغييرات التي أجريت في هذا السياق الأمور الآتية:

"لوحظ أن الهدف الأساسي في نموذج الإدارة الجديدة بعد تغيير النظام، هو تعزيز قدرة رئيس الجمهورية الذي تسلم موقعه في مركز السياسة والإدارة - في صياغة السياسة العامة وممارستها وتقييمها، ولهذا السبب أنشئت مكاتب ولجان ضمن البنية المرتبطة برئاسة الجمهورية مباشرة، وكانت هذه الخطوة مماثلة لممارسات الدول التي يحكمها النظام الرئاسي،

ولوحظ كذلك أنه عند اتخاذ القرار في إنشاء أي مكتب أو لجنة، أو في تحديد أدوارها ووظائفها على حدٍ سواء - أُخذ بعين الاعتبار أهداف تركيا إلى عام 2023، والبنية الحالية لنظام الإدارة العامة التركية ومشكلاتها، والاتجاهات الجديدة في الإدارة العامة (مثل التنسيق والتعاون بين المؤسسات والقطاعات، وإضفاء الطابع الوظيفي على عمليات التشاور والتفاوض)، كما ظهر للعيان عملية إنشاء بنية خاصة بتركيا، ولوحظ كذلك السعي لتخفيض عدد الوزارات بشكل عام وعلى التوازي مع ممارسات الدول المتطورة، وكان مجال الإدارة الاقتصادية أكثر المجالات التي برز فيها التغيير الذي أُجري على مستوى الوزارات، ويمكن الحديث كذلك عن اعتماد النموذج الوزاري العالي خلال إعادة بناء المجال الاقتصادي¹⁹.

هذه التغييرات تبين أن المؤسسات السياسية في تركيا تغيرت بالكامل، والخطوة الأولى في هذا السياق كانت تخفيض عدد الوزارات من 26 إلى 16 وزارة، وتغيير أسماء بعض الوزارات في سياق الهيكلة الجديدة، فعلى سبيل المثال؛ أدمج وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية ووزارة العمل والسلامة الاجتماعية تحت وزارة جديدة باسم: "وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية والعمل".

كما حُقِّص في النظام الجديد عدد الوزارات ذات الصلة بالمجال الاقتصادي من 6 إلى 3 وزارات، وهكذا تم تبسيط الإدارة الاقتصادية في النظام الحديث بهدف زيادة نمو الدخل القومي الذي تضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف خلال ستة عشر عامًا، عن طريق إنتاج المشروعات الواسعة الأفق والمنافع الاجتماعية، إلى جانب ذلك شكَّلت لجان في النظام الرئاسي لم تكن موجودة من قبل في تركيا، وأنشئت تسع لجان لتقديم التوصيات السياسية وتطوير رؤية إستراتيجية وطويلة الأجل في العلوم وصولاً إلى السياسات الصحية والغذائية، وهذه اللجان كما يلي: لجنة سياسة الإدارة المحلية، ولجنة السياسة الصحية والغذائية، ولجنة السياسة الاجتماعية، ولجنة السياسة الثقافية والفنية، ولجنة السياسة القانونية، ولجنة السياسة الخارجية والأمن، ولجنة السياسة الاقتصادية، ولجنة سياسة التربية والتعليم، ولجنة سياسة العلم والتقنية والحداثة، كان الهدف من هذه التشكيلات هو إضفاء الطابع المؤسسي على التفكير المشترك من خلال إشراك ممثلي المنظمات الأهلية والأكاديمية والجهات الفاعلة في عملية صياغة السياسة، وستضع هذه اللجان التوصيات السياسية، ومتابعة نشاطات التنفيذ، وإعداد التقارير حولها.

كما تقرّر إنشاء أربعة مكاتب مرتبطة مباشرة برئيس الجمهورية في النظام الجديد، مهمتها تنفيذ الأنشطة في الأمور المتعلقة بجميع الوزارات، هذه المكاتب على الشكل الآتي: مكتب التمويل، ومكتب الموارد البشرية، ومكتب التحول الرقمي، ومكتب الاستثمار، والهدف من هذه الوحدات أن تؤدي دورًا فعالاً في نقل تركيا إلى موقع مركزي في مجال جذب الاستثمارات،

وتطوير الأجهزة الماليّة الجديدة، من خلال الاستخدام الفعّال المثمر للموارد البشريّة، وتعزيز جودة التحوّل الرقميّ وخدمته.

والتّغيير الآخر هو تشكيل ثماني رئاسات مرتبطة برئاسة الجمهوريّة، وهي؛ رئاسة هيئة الأركان، ورئاسة الاستخبارات الوطنيّة، ورئاسة الصناعات الدفاعيّة، ومجلس الأمن القوميّ، ورئاسة الشؤون الدّينيّة، ومجلس رقابة الدّولة، ورئاسة الاتصالات، ورئاسة الإستراتيجيةّ والميزانيّة؛ والهدف من هذه الهيكلة هو توفير التّسيق القويّ والإدارة الفعّالة.

إضافة إلى هذه التّغييرات أُصدرَ العديد من المراسيم بمثابة القانون من أجل جعل المؤسسات العامّة الأخرى متوافقة مع النّظام الجديد. كان الهدف من هذه المراسيم بمثابة القانون والتّغييرات الأخرى - هو أن تتولّد من تحوّل الدّولة مؤسّسات قائمة على أُسس عقلانيّة وعملية، وفي هذا السّياق يمكن القول: إنّ هذه التّرتيبات والتّغييرات لن يقتصر استمرارها على ما بعد انتخابات 24 يونيو/ حزيران فقط، بل إلى السّنوات القادمة مع مزيد من التحوّل في المؤسسات العامّة.

قانون التّحالفات الانتخابيّة وانتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018:

إنّ الانتقال إلى النّظام الرّئاسيّ عقب الاستفتاء على التّعديلات الدّستوريّة في 16 أبريل/ نيسان 2017 جلب معه العديد من الديناميكات المختلفة المؤثّرة في النّظام السّياسيّ التركي، إحدى هذه الديناميكات، كما ذكّر سابقاً، هي أنّ انتخاب رئيس الجمهوريّة الذي يملك صلاحية السّلطة التّنفيذية في النّظام الجديد في الجولة الأولى يتطلّب الحصول على زيادة واحد على الأقلّ على خمسين بالمئة من الأصوات، كما أنّ التّوافق بين السّلطة التّنفيذية والسّلطة التّشريعية بوصفها شرطاً لاستقرار النّظام يعطي الأهميّة للتّسيق بين الأحزاب الموجودة في البرلمان. ومقابل هذا الوضع، دخل القانون الذي مهّد الطّريق أمام الأحزاب السّياسية لإقامة تحالفات قانونيّة في الانتخابات البرلمانيّة حيّز التنفيذ نتيجة التّوافق بين حزب العدالة والتّنمية وحزب الحركة القوميّة اعتباراً من 16 مارس/ آذار 2018، علاوة على ذلك، شكّل قانون التّحالفات الأساس القانوني للتّحالفات الانتخابيّة التي كانت تجري في تركيا بشكل غير رسميّ لمدة طويلة من الزّمن.

تحدث التّحالفات الانتخابيّة في نماذج الأنظمة الرّئاسيّة والبرلمانيّة والنّصف رئاسيّة على حدّ سواء، وتحدث التّحالفات الانتخابيّة في الأنظمة الرّئاسيّة وفق شكلين اثنين: الشكل الأوّل: التّحالف في الانتخابات البرلمانيّة، والشكل الثّاني: التّحالف في الانتخابات الرّئاسيّة، ففي الانتخابات الرّئاسيّة، ونظراً لأنّ انتخاب الرّئيس يتطلّب الحصول على نسبة 1+50 من الأصوات - لن يستطيع حزبٌ تحقيق ذلك بمفرده، وهذا ما يدفع الأحزاب إلى إنشاء تحالفات للفوز بهذا المنصب²⁰؛ لأنّ الفوز بموقع رئاسة الجمهوريّة يأتي في مقدّمة أولويّات الأحزاب



السِّيَاسِيَّة، وهو أهمُّ منصب في البلدان التي تُحكَم بالنَّظام الرِّئاسيِّ. وتحاول الأحزاب في التَّحالفات التي تجري في الانتخابات البرلمانيَّة في الأنظمة الرِّئاسيَّة - توحيد جهودها، وتشكيل سلطةٍ أو معارضةٍ أكثر فعاليَّةً.

ورغم أنَّ شكل التَّحالفين بيدوان مختلفين عن بعضهما؛ فقد تبيَّن أنَّ التحالفات الانتخابيَّة الرِّئاسيَّة والبرلمانيَّة تتأثران ببعضهما من حين لآخر، وأنَّ تشكيل التَّحالف في أحد الاتجاهين يُمهِّد الطَّريق إلى تشكيل التَّحالف في الاتجاه الآخر، وتأثير نتائج الانتخابات الرِّئاسيَّة في نتائج الانتخابات التَّشريعيَّة - يودِّي في الواقع إلى انتقال التَّحالف في الانتخابات الأولى إلى التَّحالف في الانتخابات الأخرى²¹.

وقد أُجريت التَّحالفات الانتخابيَّة لأوَّل مرَّة في تركيا في انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018 رسمياً من خلال القوانين المنظمة للتَّحالفات الانتخابيَّة التي أزالَت العقبات القانونيَّة أمام تحالف الأحزاب السِّيَاسيَّة في الانتخابات البرلمانيَّة، وتوضيح نطاق التَّحالفات. إنَّ تجاوز العدد الإجماليِّ لأصوات التَّحالف نسبة 10 ٪. يمكن كلِّ حزب من الأحزاب السِّيَاسيَّة المنصوبية تحت هذا التَّحالف من اجتياز العتبة ولو لم يحصل بمفرده على نسبة 10 ٪ لوحده، وهكذا أبطل مفعول نسبة 10 ٪ للأحزاب الدَّاخلة في التَّحالف، كما شهد قانون الانتخابات تغييراً جذرياً في حساب الأصوات وتوزيع مقاعد البرلمان بين الأحزاب المتحالفة²².

وهكذا يظهر أنَّ قانون التَّحالفات الانتخابيَّة كان أحد أهمِّ العوامل التي حدَّدت نتائج انتخابات 24 يونيو/حزيران، وظهر في البداية تحالف الجمهور بعد القانون الذي جمع في

البداية بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، وانضم إليها فيما بعد حزب الوحدة الكبرى BBP، ويرجع جذور هذا التحالف في الواقع إلى ما قبل صدور قانون الانتخابات، ففي المرحلة التي تبعت المحاولة الانقلابية في 15 يوليو/ تموز 2016 كان حزب الحركة القومية هو الحزب الذي وقف مع حزب العدالة والتنمية في وجه الانقلاب وفي وجه منفذه تنظيم غولن بشكل واضح، وبقي ثابتاً على موقفه، وقدم الأولوية لمصالح البلاد الأساسية تماشياً مع روح نبي قاي بعد المحاولة الانقلابية، كما قدم دعمه لحزب العدالة والتنمية في مسألة تغيير النظام الحكومي القائم في تركيا، وفتح الطريق أمام عملية إجراء الاستفتاء²³، فالانتخابات المبكرة لم تكن موضوع بحث بعد عندما

إن الانتقال إلى النظام الرئاسي
عقب الاستفتاء على التعديلات
الدستورية في 16 أبريل/ نيسان
2017 جلب معه العديد من
الديناميكات المختلفة المؤثرة في
النظام السياسي التركي

استبق زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي دعمه لترشيح رجب طيب أردوغان، فقال: "إننا في حزب الحركة القومية لن نقدم مرشحاً في الانتخابات القادمة، بل سنقدم دعمنا لرئيس الجمهورية أردوغان تماشياً مع روح نبي قاي"، وكان هذا أول مؤشر للتحالف الذي سيشكل بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. وبعد اتخاذ قرار الانتخابات المبكرة، أعلن عن تشكيل "تحالف الجمهور" بينهما، ثم انضم إليهما حزب الوحدة الكبرى من خلال مرشحين في قوائم حزب العدالة والتنمية، وأصبح أردوغان المرشح الرئاسي المشترك للتحالف.

ويمكن القول في هذا السياق: إن الحافز الرئيس لتشكيل تحالف الجمهور بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية تمثل في الشعور بالحاجة إلى إنشاء تحالف "وطني محلي" في مواجهة 15 يوليو/ تموز 2016، وما تلاه من هجمات تعرضت لها تركيا، وهكذا أصبحت نقطة التحول بعد المحاولة الانقلابية في 15 يوليو/ تموز، وبداية عهد جديد في السياسة التركية، وتحول الصراع السياسي القائم إلى قضية مصيرية في نظر حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية - تشكل الأسباب الرئيسة لهذا التحالف، وتجلت أهداف هذا التحالف بشكل رئيس في تحقيق التحول السياسي الذي أقره الشعب في استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017، وتكريس هذا التحول في السياسة، وبنية الدولة عملياً بعد 24 يونيو/ حزيران 2017، وفي هذا السياق، تحولت روح الوحدة الوطنية والتضامن الذي سمي باسم "روح نبي قاي" بعد 15 يوليو/ تموز 2016 إلى التعاون المشترك بين الحزبين، وتجسد في التحالف²⁴.

في المقابل كان هناك -على النقيض- بحث عن تحالف آخر بين أحزاب: الشعب الجمهوري (والجيد) والسعادة المشكلة لمجموعة المعارضة، إلى جانب حزب الشعوب الديمقراطي، وكان هذا البحث موجهاً نحو الانتخابات الرئاسية في البداية، حيث جرت لقاءات بين

حزب الشعب الجمهوري وحزب السعادة للبحث في موضوع اختيار عبد الله غول مرشحاً للأحزاب المعارضة، إلا أن إصرار زعيمة حزب (الجيد) مرال أقشنار على ترشيح نفسها لرئاسة الجمهورية، أبطت هذه المحاولة، وأخفقت المعارضة في تشكيل تحالفٍ للانتخابات الرئاسية.

واستمرّ البحث في هذه الجبهة عن التحالف للانتخابات البرلمانية أيضاً، وحُدّدت المهمة الرئيسية لتحالف هذه المجموعة التي ترأسها حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات البرلمانية، وهي تشكيل "تحالف عتبة الصفر مقابل عتبة 10 %"، وإزالة جميع العوائق أمام حقوق الانتخاب، وتطوير ثقافة الديمقراطية، ووضع نهاية للاستقطاب، ومع ذلك، لم يتمكن أي حزب من الأحزاب المشكلة لهذه الجبهة من تقديم الجواب الواضح خلال الحملة الانتخابية عن الأسئلة باليات السياسة التي ستتهج في هذه القضايا²⁵. وفي النتيجة، شكّلت هذه الجبهة التي أخفقت في التحالف حول المرشح الرئاسي، "تحالف الشعب" الذي ضمّ حزب الشعب الجمهوري وحزب السعادة والحزب (الجيد)، ورغم محاولات حزب الشعوب الديمقراطي الانضمام إلى هذا التحالف لكنّه لم يتمكن من ذلك، ولما كانت مسألة تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي حدّ العتبة سيؤدّي دوراً مصيرياً في معدّل الأصوات التي سيحصل عليها تحالف الجمهور في البرلمان تقارب حزب الشعب الجمهوري والأحزاب المتحالفة معه مع حزب الشعوب الديمقراطي، وقدموا الدعم الذي مكنه من اجتياز حدّ العتبة²⁶، ونظّم حزب الشعب الجمهوري على وجه الخصوص حملة من خلال التواصل الاجتماعي بغية توجيه قسم من ناخبيه إلى التصويت لمصلحة حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية.

أخفق تحالف الشعب من تحقيق اثنتين من إستراتيجياته المهمة في انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018: أولى هاتين الإستراتيجيتين هي ضمان تأجيل الانتخابات إلى الجولة الثانية، وانتخاب أحد مرشحي الأحزاب المشمولة في هذا التحالف في الجولة الثانية، إذ فاز أردوغان برئاسة الجمهورية في الجولة الأولى من الانتخابات بفارق مهم، وأحبطت هذه الإستراتيجية، أما الإستراتيجية الثانية لتحالف الشعب فهي؛ تراجع تحالف الجمهور إلى الأقلية البرلمانية، وبهذا الشكل يمكن وضع العقبات أمام الخطوات التي سيقدم عليها رئيس الجمهورية أردوغان في النظام الجديد، فكانت نتائج الانتخابات محييةً لآمال تحالف الشعب، إذ حصل تحالف الجمهور على الأغلبية البرلمانية بفارق كبير، وانهارت الإستراتيجية الثانية، وبدأ تبادل الاتهامات بين أحزاب الشعب الجمهوري والجيد والسعادة وراء الكواليس، وانتهى الأمر إلى الإعلان عن انهيار التحالف.

أدى قانون التحالف الانتخابي - وهذه التجربة الأولى في انتخابات 24 يونيو/حزيران - إلى ظهور بعض القضايا التي ستبلور في المستقبل²⁷، فقد بدا أن الانسجام الأيديولوجي بين الأحزاب المتحالفة أمر حيوي، وأن التباين الأيديولوجي بين الأحزاب المشكلة لتحالف

الشَّعب كان سبباً رئيساً في إخفاق هذا التحالف، وإنَّ قانون التحالف الانتخابي رافقه كذلك ظهور بنية حزبيَّة تشكَّلت حول كتلتين رئيسيتين في تركيا، وقد بدا ظاهراً أنَّ السياسة في تركيا ستتشكل بعد الآن من خلال كتلتين رئيسيتين، كما ظهر في نموذجي تحالف الجمهور وتحالف الشعب، وهكذا أصبح من الواضح أنَّ القضايا التي تمت تجربتها في انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 ستكون أكثر مؤسَّسية في الانتخابات المقبلة.

الخاتمة:

كانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 يونيو/ حزيران 2018، نقطة فاصلة في التاريخ التركي، فقد تمَّ بهذه الانتخابات الانتقال الفعلي إلى النظام الرئاسي الذي اعتمدَ دستورياً في استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017، كما شهدت هذه الانتخابات التجربة الأولى لقانون التحالف الانتخابي الذي شكَّله الأرضية القانونية للتحالف بين الأحزاب.

وقد امتازت هذه الانتخابات عن الانتخابات الأخرى التي جرت في الحياة السياسيَّة التركية بمسألتين مهمَّتين اثنتين: أولاًهما: الانتقال إلى نظام الحكم الرئاسي، وقد جلب هذا الانتقال معه عدداً كبيراً من المتطلَّبات الدستوريَّة، فتمَّ إجراء الكثير من التَّغييرات الدستوريَّة بعد الانتخابات، ومحاولة توفير الانسجام بين بنية الدولة القائمة في تركيا والنظام الجديد، ومن المتوقَّع لهذه التَّرتيبات التي سوف تُحدِّث تغييرات كبيرة في المؤسسات العامة على المدى القصير والطويل - أن تسهم في ضمان الاستقرار، وتغيير الثقافة السياسيَّة في تركيا.

وتمثَّلت التُّنطة الأخرى في تنظيم التحالف الانتخابي، إذ خاض حزب العدالة والتَّنمية وحزب الحركة القوميَّة الانتخابات معاً على محور الوطنيَّة والمحليَّة في إطار تحالف الجمهور، وأحرز فوزاً كبيراً فيها، وفاز مرشَّح حزب العدالة والتَّنمية أردوغان بمنصب رئاسة الجمهوريَّة في الجولة الأولى من الانتخابات بفارق كبير، وبقي حزب العدالة والتَّنمية في السُّلطة، وكان بذلك الحزب الذي استمرَّ في السُّلطة أطول فترة في تاريخ تركيا منذ الانتخابات الديمقراطيَّة في عام 1950، وبذلك يتمُّ تصنيف حزب العدالة والتَّنمية باعتباره "الحزب الحاكم" الذي يُستخدَم في أدبيَّات العلوم السياسيَّة عند تعريف الأحزاب التي تفوز في الانتخابات لمدة 20 عاماً على التَّوالي.

وفي هذه الانتخابات، تعرَّض تحالف الشعب الذي أُنشئ في هذه الانتخابات في مواجهة أردوغان وحزب العدالة والتَّنمية - لإخفاق ذريع، إذ أخفقت أحزاب المعارضة بدايةً في سعيها لتشكيل تحالف حول مرشَّح مشترك في مواجهة أردوغان، وتحركت هذه الأحزاب المعارضة معاً تحت هذا التحالف من أجل الانتخابات البرلمانية، لكنَّ أحزاب الشعب الجمهوريِّ والجيِّد والسَّعادة المكوِّنة لهذا التحالف أخفقت في الحصول على التَّيجة التي كانت تتوقَّعها، ولم يكن تحالف الأحزاب المشكَّلة لتحالف الشعب في إطار انسجام أيديولوجيِّ،

بل كان اتحاداً في مواجهة رئيس الجمهورية أردوغان، وأدى ذلك إلى انهيار تحالف الشعب بعد الانتخابات. وإن اندلاع أزمة القيادة التي شهدتها هذه الأحزاب في أعقاب الانتخابات يكشف أن الانسجام الأيديولوجي سيصبح من أهم متطلبات التحالف في المستقبل.

الهوامش والمصادر :

1. سردار غولنار، وني ميش، "نظام حكومة رئاسة الجمهورية"، تحليلات سنا، العدد 190، فبراير شباط 2017، ص7.
2. م. أركوت أياوز، "حزب الشعب الجمهوري في انتخابات 24 يونيو حزيران"، تحليلات سنا، العدد 243، يونيو حزيران 2018، ص25.
3. علي أصلان، "انتخابات 24 يونيو حزيران وانتصار إرادة الشعب"، 30 Sabah Perspektif، يونيو حزيران 2018.
4. من أجل تأثير التحالفات الانتخابية في سلوك الناخبين، انظر: نبي ميش وهازال ضوران، "التحالفات الانتخابية"، تحليلات سنا، العدد 232، فبراير شباط 2018، ص11-14.
5. أريك، ر. تيلمان، "Party Politics"، Pre-Electoral Coalitions and Voter Turnout، المجلد 21، العدد 5، 2015، ص1.
6. محمد زاهد صوبجي، "الإستراتيجية التي تحقق الخسارة دومًا: معاداة أردوغان"، برنامج الحوار المفتوح (Açık Görüş) على قناة سنا، 5 مايو أيار 2018.
7. نبي ميش، "كتلتان سياسيتان لحزبين مهيمينين"، 6 Türkiye Gazetesi، فبراير شباط 2018.
8. برهان الدين ضوران، "دروس إستراتيجية من الناخبين"، صباح، 26 يونيو حزيران 2018.
9. فاطمة أوزكان، "مدير مركز الدراسات السياسية سنا، الأستاذ المساعد الدكتور نبي ميش: استعدت المعارضة لكنها لم تحصل على نتيجة"، سنا، 24 أبريل نيسان 2018.
10. فخر الدين ألتون، "ما الذي تعلمناه من انتخابات يونيو حزيران 24؟"، صباح، 25 يونيو حزيران 2018.
11. "البيان الانتخابي لحزب العدالة والتنمية: كل شيء من أجل تركيا"، <https://www.tbmm.gov.tr/eyayin> (تاريخ الزيارة: 29 يوليو حزيران 2018).
12. برهان الدين ضوران، "كودات التحول الأيديولوجي لحزب العدالة والتنمية"، حزب العدالة والتنمية في عامه العاشر: السياسة، المحرر: نبي ميش وعلي أصلان، سنا، إسطنبول 2018، ص47-74.
13. "انقطعت الخيوط في ثلاث نقاط"، خبر تورك، 3 يونيو حزيران 2017.
14. من أجل تقييم تفصيلي حول هذا الموضوع، انظر: علي أصلان وني ميش، "التحول الديمقراطي الرئاسي في تركيا"، تحليلات سنا، العدد 103، آب أغسطس 2014.
15. نبي ميش وعلي أصلان، تطبيقات النظام الرئاسي في العالم: أمريكا والبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية وتشيلي، تقرير سنا، إسطنبول 2015، ص10-11.
16. تركيا في عام 2017، سنا، إسطنبول 2017.
17. نبي ميش، "الانتخابات ونموذج النظام الجديد في تركيا"، 23 Türkiye، يونيو حزيران 2018.
18. هزال ضوران، "The", How Turkey's Bureaucracy Accords to the Presidential System", New Turkey، يونيو تموز 2018.
19. محمد زاهد صوبجي، وني ميش، "نموذج النظام الجديد وتشكيلة رئاسة الجمهورية في تركيا"، منظور سنا، العدد 2016، (حزيران يونيو 2018).
20. قاعدة 50% + 1 التي تُستعمل للتعبير عن الأغلبية المطلقة تأتي بمعنى الأغلبية التي لا تكون أقل من النصف في الأعداد الفردية، والأغلبية التي تكون أكثر من النصف في الأعداد الزوجية.
21. Karleen Jones West and Jae-Jae Spoon. "Coordination and Presidential Coattails: Do Parties' Presidential Entry Strategies Affect Legislative Vote Share?" Party

- .581-Politics. Issue: 23, vol: 5. (2017). P. 580
22. من أجل معلومات أوفى عن هذا الموضوع انظر: نبي ميش وهزال دوران. "التحالفات الانتخابية". تحليلات سنا، العدد 232، فبراير شباط 2018.
23. هزال دوران. "نقاشات التحالف على أبواب انتخابات 2019". Sabah Perspektif, 13 يناير كانون الثاني 2018.
24. نبي ميش وباقي لاله أوغلو. "حزب العدالة والتنمية في انتخابات حزيران 24". تحليلات سنا، العدد 242، يونيو حزيران 2018، ص20.
25. م. أركوت أياوز. "حزب الشعب الجمهوري في انتخابات 24 يونيو حزيران". تحليلات سنا، العدد 243، يونيو حزيران 2018، ص22.
26. سردار غولنلر، وأحمد بايكال. "حزب الشعوب الديمقراطي في انتخابات 24 حزيران". تحليلات سنا، العدد 245، يونيو حزيران 2018.
27. محمد زاهد صوبجي. "غطاء السعي وراء التحالفات السرية: منصة المبادئ". برنامج الرأي المفتوح (Açık Görüş) على قناة سنا، 10 مارس آذار 2018.